



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الخميس ٢١ يناير ٢٠١٠ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤٢٦٣)

محتويات العدد

* تشجيع الإبداع في مجال الطاقة النظيفة

* ثقة متزايدة باقتصاد أبوظبي

* الإمارات: الطاقة المتجددة قطاع تنافسي جاذب للاستثمارات

* الجمهوريون يتمسكون بتمرير مشروع «عقوبات إيران»

* «خطاب الضمانات» يسبب أزمة مصرية-قطرية

* كورديسمان: أمريكا لن تنجح في استئصال الإرهاب

* تحذيرات من نفاذ المياه الجوفية في الخليج





تشجيع الإبداع في مجال الطاقة النظيفة

تمثل «جائزة الشيخ زايد لطاقة المستقبل»، التي سلمها الفريق أول سمو الشيخ محمد ابن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، للفائزين بها لعام ٢٠١٠ يوم الثلاثاء الماضي، إشارة مهمة إلى دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تشجيع الإبداع والتطوير في مجال طاقة المستقبل النظيفة والمتجددة على المستوى الدولي، حيث تمنح هذه الجائزة، التي أطلقت عام ٢٠٠٨، سنوياً للأفراد والشركات والمنظمات والهيئات غير الحكومية، الذين يقدمون إسهامات مهمة في مجال الطاقة النظيفة تتسم بالابتكار والرؤية بعيدة المدى، والدور القيادي في تطوير حلول توفير الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة. وتؤكد المشاركة العالمية الواسعة في الجائزة إيماناً متصاعداً بقدرة دولة الإمارات على تنسيق العمل الدولي من أجل الدفع بطاقة المستقبل، لتكون على قمة الأولويات العالمية في إطار التفكير الجدي في المستقبل، وثقة بأهمية الجائزة والمعايير التي تحكم عملها، خاصة أن لجنة التحكيم الخاصة بها تضم خبراء عالميين رفيعي المستوى في مجال الطاقة المتجددة، ولهذا، فإن المؤشرات تؤكد ارتفاع معدل مشاركة الأفراد والمؤسسات المختلفة في العالم خلال الدورة المقبلة للجائزة لعام ٢٠١١.

ولعل ما يعطي «جائزة الشيخ زايد لطاقة المستقبل» أهمية خاصة أمران: الأمر الأول هو أنها ترتبط باسم شخصية تاريخية عظيمة هو المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي أعطى البيئة والمحافظة عليها أهمية كبيرة في سياساته، وكانت له إسهامات فاعلة في هذا المجال، ليس داخل الإمارات فقط، وإنما في مناطق مختلفة من العالم، وما زالت توجّهاته -رحمه الله- تمثل علامات مهمة على طريق إنقاذ العالم من المشكلات البيئية المتصاعدة، التي يمثل استهلاك الطاقة أحد أخطر أسبابها. الأمر الثاني هو أن الجائزة تندرج ضمن منظومة إماراتية متكاملة للاهتمام بالطاقة النظيفة، وتعميق الوعي بها على المستويين الإقليمي والدولي، ولعل من الإشارات المهمة في هذا الصدد أنه قد جاء تسليمها على هامش «القمة العالمية لطاقة المستقبل ٢٠١٠» في دورتها الثالثة، وهي القمة التي تمثل حدثاً عالمياً ضخماً تستضيفه أبوظبي منذ عام ٢٠٠٨، ويحظى بالحضور والمتابعة الواسعين في العالم، وتعدّ أحد جوانب الاستراتيجية الإماراتية الشاملة لقيادة العالم في مجال طاقة المستقبل، التي تشتمل على العديد من الجوانب، أهمها مشروع مدينة «مصدر»، التي ستكون أول مدينة في العالم خالية من الانبعاثات الكربونية والنفابات، و«معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا» وغيرهما، كما جاء تسليم الجائزة بعد يومين من الاجتماع التحضيري الثالث لـ «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» (إيرينا)، الذي عقد في أبوظبي في السابع عشر من يناير الجاري، وهي المنظمة التي كان نجاح الإمارات في استضافة مقرها تأكيداً لاقتناع العالم بامتلاكها الإمكانيات اللازمة كلها، والإرادة المؤكدة للعمل من أجل طاقة المستقبل، وقيادة العالم في هذا المجال.

المشرف العام على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

كريمة المهري

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

جولة ميتشل في المنطقة.. هل ننجح في تحريك عملية السلام؟

الجولة الحالية للمبعوث الأمريكي لعملية سلام الشرق الأوسط، جورج ميتشل، في دول المنطقة تشكل أهمية بالغة، لأنها تأتي في ظل حالة من الحراك السياسي تشهدها المنطقة منذ بداية العام الجاري، حيث عقدت سلسلة من اللقاءات والزيارات بين قادة أبرز دول المنطقة، ولا سيما مصر والسعودية وسوريا والأردن، بالإضافة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وتزايد التنسيق الأمريكي-العربي بصورة لافتة للنظر في الأسابيع القليلة الماضية. لبنان، الذي زاره ميتشل الثلاثاء الماضي، كان المحطة الأولى في جولته، وركزت مباحثاته مع المسؤولين اللبنانيين على سبل استئناف مفاوضات السلام، والدعم الأمريكي للبنان. أما المحطات التالية فتشمل الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وسوريا. وذكرت تقارير إعلامية أن ميتشل سيبحث مع المسؤولين في سوريا إمكانية استئناف المفاوضات مع إسرائيل.

التساؤل الذي يفرض نفسه هو: هل تنجح الجولة الجديدة لميتشل في استئناف عملية السلام؟ أم أنها لن تضيف شيئاً كجولاته السبع السابقة؟ الواقع يشير إلى أن الجولة الحالية ليست سوى محاولة لاستكشاف مواقف السلطة الفلسطينية وإسرائيل وسوريا ولبنان من التصورات الأمريكية الأخيرة لاستئناف مفاوضات عملية سلام الشرق الأوسط، التي تحدثت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، في وقت سابق من هذا الشهر، وتضمنت دعوة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى استئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة، والتركيز على مفاوضات الحل النهائي، ولا سيما في ما يتعلق بالحدود، ووضع مدينة القدس، باعتبارهما أساس المشكلات الحالية، وأن التوصل إلى حل بشأنهما قد يؤدي إلى اجتياز الخلاف بشأن بناء المستوطنات اليهودية. مواقف الأطراف المختلفة من هذه التصورات تشير إلى أن جولة ميتشل قد لا تضيف جديداً، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار ما يلي:

*** أولاً:** إصرار الجانب الفلسطيني على وقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات، وهو ما عبّر عنه صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، قبل أيام بقوله «نريد وفقاً شاملاً للاستيطان في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر عام ٢٠٠٨، وحول قضايا الوضع النهائي كافة مثل القدس واللجئين والحدود والمياه والأمن والمستوطنات والأسرى».

*** ثانياً:** عدم تجاوب حكومة بنيامين نتنياهو حتى الآن مع مطالب الولايات المتحدة الخاصة بوقف الاستيطان بشكل نهائي، ليس هذا فحسب، بل إن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور لبيرمان، شكك قبل أيام في شرعية رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وعدم أهليته لعقد اتفاق مع الإسرائيليين.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
ثقة متزايدة باقتصاد أبوظبي
- ٥ * تقارير وخطابات
دولة الإمارات: الطاقة المتجددة قطاع تنافسي جاذب للاستثمارات الأجنبية
- ٦ * الخلاف حول «خطاب الضمانات» يسبب أزمة مصرية-قطرية ..
إذا استشعروا دعماً ديمقراطياً ضعيفاً؛ الجمهوريون يهددون بمركبة انتخابية داخل مجلس الشيوخ حول «عقوبات إيران» ..
- ٧ * «آشيا تايمز»: على الولايات المتحدة ألا تراهن على قرار دولي بمعاقبة إيران
- ٨ * كوردسمان: الولايات المتحدة لن تنجح في استئصال الإرهاب نهائياً
- ٩ * العلاقات الصينية-الأمريكية.. هل ينسف التوتر الحالي مساعي التقارب وتحسين العلاقات؟
- ١٠ * محللون: المعارضة الإيرانية سجلت انتصارات على السلطة لكن المعركة لم تقرب من نهايتها
- ١١ * هل بات مصير الاستقرار في العراق رهن المستقبل السياسي لرموز السنة في البلاد؟
- ١٢ * أخبار الساعة حول العالم
لندن
دراسة: مدن بريطانيا تحتاج إلى سنوات للتعافي من آثار «الأزمة المالية»
- ١٣ * تحذيرات من نفاذ مخزون المياه الجوفية في الخليج
واشنطن
- ١٤ * العراق: «واشنطن بوست» تشكك في دوافع «قائمة المحظورين»
- ١٤ * خبراء: إيران لم تجدد نشاطها النووي في عام ٢٠٠٣
- ١٥ * متابعات اقتصادية
- ١٦ * من أنشطة المركز:
مؤتمر صحفي حول فعاليات المؤتمر السنوي الـ (١٥)





أهم الأحداث

محمد بن زايد يستقبل الرئيس اليوناني ورئيس المالديف ووزير الطاقة البريطاني

استقبل الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في «قصر البحر»، كارلوس بابو ألياس، رئيس جمهورية اليونان والوفد المرافق، الذي يزور البلاد في إطار مشاركته في أعمال «القمّة العالمية الثالثة لطاقة المستقبل». كما استقبل الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الرئيس محمد ناشيد، رئيس جزر المالديف، ورحّب سموه بالرئيس الضيف والوفد المرافق، متمنياً لمشاركته في أعمال «القمّة العالمية لطاقة المستقبل» التوفيق والنجاح. كما استقبل الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إد ميليباند، وزير الطاقة وشؤون تغير المناخ البريطاني الذي يزور البلاد في إطار مشاركته في أعمال «القمّة العالمية لطاقة المستقبل».



متحدّث إسرائيلي: مصافحة نادرة بين وزيرين إسرائيلي وإيراني

قال متحدّث إسرائيلي إن مصافحة نادرة حدثت بين وزير إسرائيلي وآخر إيراني، أمس، في أثناء مشاركتهما في معرض للترويج للمواقع السياحية في بلديهما. وأضاف المتحدّث أن المصافحة حدثت بين وزير السياحة الإسرائيلي، ستاس ميسيجنيكوف، ونظيره الإيراني في أثناء حفل استقبال أقامه ملك إسبانيا ضمن «معرض مدريد للسياحة».



مسؤولون أمريكيون: واشنطن ليست «ساذجة» حيال اليمن

أعلن مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، أمس، أن قادة اليمن أجروا «انعطافاً حاسماً» في الحرب على «القاعدة»، لكن واشنطن ليست «ساذجة» وليس لها أوهام حول دور الحكومة اليمنية. وقال جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، أمام «لجنة الشؤون الخارجية» في «مجلس الشيوخ»، إن «الحكومة اليمنية واجهت صعوبات عدة»، مضيفاً «لسنا سذجاً حيال شراكتنا اليمنية». إلى ذلك، تعتزم الحكومة البريطانية تعليق الرحلات الجوية المباشرة بين المملكة المتحدة واليمن بسبب مخاوف أمنية. وأدلى رئيس الوزراء البريطاني، جوردون براون، بذلك أمام «البرلمان»

رئيس الدولة يطّلع من محمد بن راشد على نتائج مباحثاته مع القادة المشاركين في اجتماعات «إيرينا» و«قمة طاقة المستقبل»

دعا صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- إلى تفعيل الطاقة المتجدّدة والتكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة وتعزيز دورها في مختلف نواحي الحياة. جاء ذلك خلال استقبال صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- بعد ظهر أمس بـ «قصر الروضة» أخاه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- بحضور الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث اطلع صاحب السمو رئيس الدولة من أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على نتائج المباحثات التي أجراها مع عدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات والوزراء الذين شاركوا في أعمال الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لـ «الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة»، التي عقدت في أبوظبي للمرة الأولى.



إيران تهمل الغرب عشرة أيام لبيعها الوقود النووي

أمهلت طهران، أمس، «الطرف المقابل» عشرة أيام في قضية بيعها الوقود النووي، وتوقّعت تدشين محطة «بوشهر» النووية في الخريف المقبل. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمان برست، أمس، أنه أمام «الطرف المقابل» في قضية بيع الوقود النووي لإيران مهلة عشرة أيام لتحديد موقفه، نافياً وجود أي اقتراح جديد من قبل إيران بهذا الصّدّد.



مساعد لأبو مازن: الفلسطينيون يريدون من الولايات المتحدة

التفاوض بدلاً منهم مع إسرائيل

اقترح الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أن تتفاوض إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، على الحدود النهائية لدولة فلسطينية مع إسرائيل، حسبما أفاد مساعد لأبو مازن، أمس. ومن شأن ترتيب مماثل بالوكالة، الالتفاف على الجمود الراهن في مجال إحياء المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية. ويقول عباس إنه لن يعود إلى طاولة المفاوضات من دون وقف إسرائيلي كامل للاستيطان، وهو الأمر الذي يرفضه نتنياهو. وكبديل لذلك يمكن للمسؤولين الأمريكيين أن يحلّوا محلّ المفاوضين الفلسطينيين في محادثات الحدود مع إسرائيل.





ثقة متزايدة باقتصاد أبوظبي

أن يحوز اقتصاد الإمارة ثقة المراقبين وتوجّهاً لهم، سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، فعلى العكس من التراجع الكبير في مؤشرات ثقة المستهلكين ورجال الأعمال بالاقتصاد العالمي، خاصة في نهاية عام ٢٠٠٩، لم تشهد مؤشرات الثقة باقتصاد أبوظبي المستوى نفسه من التراجع، وقد ظهر ذلك في نتائج المؤشرات التي أصدرتها «دائرة التنمية الاقتصادية» في الإمارة مؤخراً.

فبالرغم من التراجع النسبي الذي شهده «مؤشر ثقة المستهلكين» باقتصاد أبوظبي خلال شهر ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر، فإن قيمة المؤشر ظلّت مرتفعة بمقدار ٢٣ نقطة مئوية عن مستوى الحياض، وهو ما يدلّ على أن المستهلكين ما زالوا يحتفظون بمستوى مرتفع من التفاؤل بشأن مستقبل اقتصاد الإمارة بوجه عام، وقد ظهر ذلك جلياً في توقّعات المستهلكين بشأن مستقبل بعض القضايا الفرعية مثل مستوى المعيشة، حيث ظلّت توقّعاتهم على قدر كبير من الثقة والتفاؤل بأن مستوى معيشتهم في المستقبل سيكون أفضل.

وفي السياق نفسه حافظ «مؤشر ثقة رجال الأعمال» باقتصاد الإمارة خلال شهر ديسمبر الماضي على مستواه المرتفع، الذي تميّز به طوال الفترة الماضية بالرغم من ظروف «الأزمة المالية»، فبالرغم من تجددّ بعض تداعيات الأزمة خلال ذلك الشهر، فلم يتنازل هذا المؤشر عن مستواه المرتفع، وظل فوق مستوى الحياض بمقدار ٨ نقاط مئوية.

يعدّ اقتصاد إمارة أبوظبي واحداً من الاقتصادات القليلة التي حقّقت نمواً في عام ٢٠٠٩، الذي يعدّ أسوأ مراحل «الأزمة المالية العالمية»، فقد استطاع اقتصاد الإمارة النمو بما يتراوح بين ٢٪ و ٣٪، وفقاً لـ «دائرة التنمية الاقتصادية». ويأتي هذا النمو بعد أن حافظ اقتصاد الإمارة على نمو سنوي بنحو ١٧,٥٪ طوال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨، تحقّق بدوره بفضل السياسات الاقتصادية المتوازنة، التي نقلت هذا النمو من مجرد النمو الكميّ إلى تنوع اقتصادي وتنمية شاملة، فقد تمكنت القطاعات غير النفطية من زيادة نصيبها من اقتصاد الإمارة إلى نحو ٤٢٪ في عام ٢٠٠٨، ومن المخطّط له أن تصل هذه النسبة إلى نحو ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

ويتضح من خلال الخطط المستقبلية لأبوظبي أنها تنوي الاستمرار في السياسات المتوازنة نفسها في المستقبل، حيث إنها تخطّط لتنفيذ مجموعة من المشروعات التنموية الكبرى خارج القطاع النفطي، باستثمارات تبلغ ٢٥٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، كما أنها لن تتوقّف عن الاستثمارات النفطية، وتخصّص نحو ٣٠ مليار دولار كاستثمارات في مشروعات نفطية جديدة، لزيادة إنتاجها النفطي إلى نحو ٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٢.

وقد أدى هذا الأداء المستقرّ للإمارة، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية، أو النتائج الحقيقية للأداء الاقتصادي، إلى

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↓	٩١,١١٥٠	↓	١,٦٣٠,٢	↓	١,٤١٩١	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل				أسعار النفط الخام والغاز
↑	٠,١٤٤	٢٠,١٦	↓	٠,٨٠	٧٦,٢٧	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	٢٧,٣٨	↑	١١٥,٧٨	↑	٣٢,٤١	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٠٧٪
	الشركات المرتفعة (١٣) شركة
	الشركات المنخفضة (١٢) شركة
	الشركات الثابتة (١٠) شركات
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٩٤٪
	الشركات المرتفعة (١٦) شركة
	الشركات المنخفضة (٤) شركات
	الشركات الثابتة (٧) شركات





دولة الإمارات: الطاقة المتجددة قطاع تنافسي جاذب للاستثمارات الأجنبية

بات قطاع الطاقة المتجددة من أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمار على المستوى العالمي. وقد تمكنت دولة الإمارات بفضل خبرتها في هذا المجال من أن تصبح واحدة من الوجهات العالمية المفضلة للاستثمار في هذا القطاع.

الاستثمارين الخاص والأجنبي على وجه الخصوص يظنان مورداً مهماً ومكملاً لدور الاستثمارات الحكومية في القطاع، وقد اتضح ذلك خلال السنوات الماضية من خلال المشاركة الفعلية للاستثمار الأجنبي في مشروعات الطاقة المتجددة التي أقامتها الدولة، ويأتي على رأسها:

* مشروع إنشاء «مدينة مصدر»، وهو مشروع تنفذه حكومة أبوظبي لإنشاء أول مدينة متكاملة تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة، بتكلفة تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار، ويشارك في المشروع عدد من كبريات الشركات العالمية، على رأسها «بريتش بتروليوم» و«شل» و«أوكسيدنتال» و«توتال» و«جنرال إلكتريك».

* إنشاء عدد من صناديق الطاقة النظيفة في الدولة بالتعاون بين «شركة مصدر» وعدد من الشركات والبنوك العالمية، التي من بينها «دويتشه بنك» و«كريدي سويس» و«سيمنز»، وقد جذبت هذه الصناديق استثمارات تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

وبوجه عام، فإن دولة الإمارات قد نجحت خلال السنوات الماضية في أن تحوز الثقة العالمية بفضل دورها في نقل العالم إلى عصر الطاقة المتجددة، الذي تكلم في الآونة الأخيرة بفوز الدولة باستضافة مقر «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة» (إيرينا)، بالإضافة إلى استضافة الدولة «القمة العالمية السنوية لطاقة المستقبل»، بما جعلها قبلة العالم في مجال الطاقة المتجددة. وكذلك فقد تمكنت، بفضل خبرتها الكبيرة في الاستثمار في الطاقة المتجددة، من أن تصبح وجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. ويتوقع أن تنمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للدولة الموجهة إلى هذا القطاع بنحو ٢٠٪ سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن المرجح أن يستحوذ هذا القطاع على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدولة خلال تلك الفترة.

تلبية مصادر الطاقة المتجددة حالياً نحو ٢٪ من إجمالي احتياجات العالم من الطاقة، وبالرغم من تدني هذه النسبة، فإن الاستثمار في هذا القطاع كان قد شهد توسعاً عالمياً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح يستحوذ على نحو ١٨٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة، بما يمثل نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً، كما أن هذه الاستثمارات تنمو بنحو ٢٥٪ سنوياً، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وفقاً لمجلس أكستشور العالمي للطاقة».

وبالتبع، فإن هذه الاستثمارات المتزايدة في قطاع الطاقة المتجددة سوف تؤدي إلى زيادة قدرته على تلبية احتياجات العالم من الطاقة. ومن المتوقع أن يلبي هذا القطاع نحو ١٥٪ من هذه الاحتياجات بحلول عام ٢٠٢٥، وأن يرتفع نصيبه إلى نحو ٣٠٪ من مصادر الوقود المستهلك في قطاع النقل العالمي بحلول عام ٢٠٣٠.

الإمارات وجهة عالمية

تعدّ دولة الإمارات من الدول الرائدة في قطاع الطاقة المتجددة في العالم، وتبلغ استثماراتها فيه حالياً نحو ٧ مليارات دولار، بما يمثل نحو ٧٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذا القطاع، وتخطط الإمارات لزيادة استثماراتها فيه إلى نحو ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠، ومن ثم إلى نحو ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥، لتبقى ضمن الدول الأكثر استثماراً في القطاع، رغبة منها في التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، ومن المتوقع أن يزداد إسهام مصادر الطاقة المتجددة في تلبية احتياجات الدولة من الطاقة إلى نحو ٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

وإن كان النصيب الأكبر من الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الطاقة المتجددة في الإمارات يتم بتمويل حكومي، فإن



الخلاف حول «خطاب الضمانات» بسبب أزمة مصرية-قطرية

أزمة «خطاب الضمانات» بين مصر وقطر تعكس ما يعترى علاقات البلدين من توترات سياسية مكتومة على أكثر من صعيد، خاصة مع غياب التحرك من أجل السيطرة عليها، والحيلولة دون تكرارها في مواقف أخرى.

بمتابعة «مبادرة السلام العربية».

هذه الردود المتبادلة التي تنسب كلها إلى مصادر مسؤولة في «خارجيتي» البلدين، تشير إلى احتقان مكتوم بينهما ظهر على السطح في أكثر من مناسبة خلال الفترة الماضية؛ فقد كانت قطر هي الدولة الوحيدة من بين دول «مجلس التعاون»، التي لم يزرها الرئيس المصري في جولاته الخليجية الأخيرة، ودخلت مصر وقطر في سجالات إعلامية في أكثر من مناسبة خلال الفترة القصيرة الماضية، حيث هاجم الإعلام المصري تعاطي قناة «الجزيرة» القطرية مع الأحداث التي رافقت مبارياتي مصر والجزائر في تصفيات إفريقيا المؤهلة لنهائيات «كأس العالم لكرة القدم»، ومعالجتها لقضية «الجدار الفولاذي» على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والمشكلات التي رافقت قافلة «شربان الحياة» إلى القطاع، ثم عادت الرياضة ودخلت على خط الأزمة، حيث كان احتكار قناة «الجزيرة الرياضية» لثلاث مباريات «كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم»، وفشل الاتفاق بينها وبين «اتحاد الإذاعة والتلفزيون» المصري على بث مباريات مصر في بطولة كأس الأمم الإفريقية، مناسبة أخرى للتوتر والجدال، حيث اتهم الإعلام المصري قناة «الجزيرة» بالتعنن في شروطها المالية، وعادت إلى الأجواء مجدداً الحرب الإعلامية الضروس بين القاهرة والدوحة. وعلى الرغم من إقدام «الجزيرة» على إذاعة مباريات مصر في البطولة على قنواتها المفتوحة، فإن هذا لم يسهم كثيراً في تخفيف التوتر المتجدد مع القاهرة.

مشكلة الخلافات بين مصر وقطر أنها تتسم بعدد من السمات وأولها أنها خلافات لها جذورها الممتدة منذ سنوات، ثانيها أنها متشابكة، بحيث يتدخل فيها السياسي مع الإعلامي، ثالثها أنها متعددة الأسباب، ولا تتعلق بملفات ثنائية فقط، وإنما بملفات إقليمية. وهذا هو السبب الذي يفجرها بين كل حين وآخر لتأخذ أبعاداً متصاعدة.

السجال المصري-القطري، الذي تصاعد خلال الفترة الأخيرة حول «خطاب الضمانات» الذي طلبه الجانب العربي من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عملية السلام، يعكس في جوهره واقع العلاقات بين القاهرة والدوحة، الذي يتسم بالتوتر الذي يعبر عن نفسه من خلال العديد من المظاهر؛ فقد كانت البداية في تصريح لوزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، قال فيه إنه لا علم لديه بوجود رسالة تطلب ضمانات أمريكية بشأن القضية الفلسطينية مقدّمة من الجامعة العربية، إلا أن «الخارجية» القطرية استغربت هذه التصريحات، وقالت إن «اللجنة الوزارية لمتابعة مبادرة السلام العربية» اتفقت في اجتماع لها بنيويورك، وأواخر سبتمبر الماضي، على الحصول على رسالة ضمانات من الجانب الأمريكي، واتفقت أيضاً على أن تبلغ دولة قطر، بصفتها الرئيس الحالي للقمّة العربية، واشنطن بتلك الضمانات، وهذا ما تم بالفعل. لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، وإنما ردت مصر مشيرة، على لسان مسؤول في «الخارجية» المصرية، إلى أن الأمر لا يتجاوز كونه «مذكرة» وزّعتها الأمانة العامة للجامعة على الدول الأعضاء في الرابع من أكتوبر الماضي، موجّهة من سفارة قطر في واشنطن إلى وزارة الخارجية الأمريكية، لم يأت بها لفظ «ضمانات»، وكانت ركيكة في الشكل، وضعيفة في المضمون، وأن بعض الأقسام القطرية سعت إلى تحريف الموقف المصري من خلال الإيحاء أن مصر تخلت عن فكرة الضمانات، وأنها تسعى إلى الضغط على الجانب الفلسطيني لاتخاذ الموقف نفسه. هذا الردّ المصري استدعى رداً قوطياً أيضاً، وعلى لسان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية كذلك، أكد استغراب الدوحة وصف القاهرة للمذكرة التي قدّمتها قطر إلى واشنطن بـ «الركيكة»، لأنها لم تتضمن سوى ما تم الاتفاق عليه من قبل أعضاء اللجنة الوزارية العربية المعنية





إذا استشعروا دعماً ديمقراطياً ضعيفاً: الجمهوريون يهدّدون بمعركة انتخابية داخل مجلس الشيوخ حول «عقوبات إيران»

يبدو مجلس الشيوخ الأمريكي مصمماً على المضي في إجراءات التشريع الخاص بفرض عقوبات على إيران، ويتوقع مراقبون ألا يتعارض هذا التشريع مع خطط البيت الأبيض بهذا الشأن.

مجلس الشيوخ والبيت الأبيض أوشكت على الانتهاء، وأن مشروع قانون العقوبات سيُعرض على المجلس للمصادقة عليه بصورته الحالية، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال استبعاد إضافة على صيغته الحالية إذا كان ذلك لازماً لتهدئة أي مخاوف أو تحفّظ من جانب البيت الأبيض.

غالبية المراقبين تؤكد أن الرغبة في المضي في مشروع العقوبات أقوى لدى الكونغرس منها لدى البيت الأبيض، كما يؤكدون أيضاً أن هناك ضغوطاً متواصلة وقوية من جانب كيري وريد باتجاه تسريع خطوات الإجراءات الخاصة بالمصادقة على قانون العقوبات. ومن المحتمل أن يسعى السيناتور ريد لإجازة تشريع العقوبات بالإجماع توفيراً للوقت، إلا أن محاولة مماثلة قد فشلت في السابق؛ لذا يتوقع المراقبون أن يخضع التشريع للإجراءات المألوفة إلى حين إجازته في نهاية المطاف.

وبرغم الخلافات حول بعض التفاصيل، فإن الاتجاه العام لمشروع قانون العقوبات لا يتعارض بالضرورة مع خطط البيت الأبيض بشأن العقوبات على إيران، ذلك أن أمام إدارة أوباما مساحة كافية للمراجعة تسمح لها باستخدام أي جزء تراه مهماً من مشروع القانون.

وعلى الرّغم من التأييد الواسع للحزبين «الديمقراطي» و«الجمهوري» في مجلس الشيوخ للمشروع، فإن قيادة «الحزب الديمقراطي» تواجه ضغوطاً قوية تهدف إلى حمل الحزب على تأكيد التزامه الواضح والصريح وحرصه على دفع مشروع قانون العقوبات إلى الأمام، أو مواجهة انتقادات عنيفة من الجمهوريين. الجمهوريون حذّروا بالفعل من أنهم إذا لمسوا أي تهاون أو محاولة لعرقلة مشروع القانون من ريد أو كيري، فإنهم سيلجؤون إلى معركة تصويت من المرجح أن تكون ساخنة ومثيرة للجدل والانقسام.

ظلت إدارة أوباما تتعامل بحذر في لهجتها العامة بشأن العقوبات على إيران، كما أحجمت عن الحديث بصورة واضحة ومباشرة حول الإجراءات الواردة في مشروع القرار الذي قدّمه عضو مجلس الشيوخ عن «الحزب الجمهوري»، السيناتور كريس دود، ومشروع القرار المصاحب الذي قدّمه، هاوارد بيرمان، عضو مجلس النواب عن «الحزب الديمقراطي». ويتضمن المشروع إجراءات من المحتمل أن تؤثر في قطاعات واسعة من الإيرانيين من خلال فرض قيود على تصدير المنتجات النفطية لإيران.

ويرى محللون أن واشنطن لم تعد متحمسة كما كان عليه الحال في السابق لفرض عقوبات تترك آثاراً واسعة النطاق في الاقتصاد الإيراني. هذا الاتجاه سبق أن أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، التي قالت إن «عقوبات الولايات المتحدة ستكون أكثر أثراً وفاعلية إذا استهدفت المسؤولين عن صناعة القرار في طهران»، لكنها أكدت أيضاً أنه لم يتم التوصل بعد إلى قرار بهذا الشأن.

وفي واقع الأمر، فإن إدارة أوباما ظلت تتفاوض مع عدد من أبرز أعضاء مجلس الشيوخ مثل السيناتور جون كيري، رئيس «لجنة العلاقات الخارجية»، سعياً للتوصل إلى قرارات بشأن قضايا مثل كيفية استثناء الدول التي تساعد الولايات المتحدة على تطبيق نظام العقوبات. وأشار تقرير نشرته «فورين بوليسي» حول هذه المسألة إلى أن عضوي مجلس الشيوخ، السيناتور دود والسيناتور كيري، وزعيم الأغلبية، هاري ريد، قطعوا وعداً في السابق بالفراغ من طرح مشروع القانون في يناير الجاري، إذ أعرب ريد علناً في تصريح أدلى به أواخر ديسمبر الماضي عن نيته المضي في الخطط التي جرى إعلانها بشأن العقوبات على إيران.

وأكد مستشارون في الكونغرس أن المفاوضات بين أعضاء





«آشيا تايمز»: على الولايات المتحدة ألا تراهن على قرار دولي بمعاقبة إيران

المندوب العادي الذي أوفدته بكين لحضور اجتماع الدول الست في نيويورك، مؤخراً، كان رسالة واضحة لواشنطن بألا تراهن على استصدار قرار دولي بفرض عقوبات دولية ضد إيران.

هكذا انفضّ اجتماع مجموعة الدول الست في نيويورك، مؤخراً، من دون التوصل إلى أي اتفاق حول ماهية الخطوة المقبلة في فرض عقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي. معظم اللوم وراء فشل الاجتماع كان من نصيب الصين التي أوفدت مندوباً عادياً في رسالة واضحة تعكس موقف بكين المعارض للعقوبات. هذا الموقف نسف أي أمل في إمكانية اتخاذ الدول الست الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن الدولي موقفاً موحداً ضد الجمهورية الإسلامية، ما وضع الولايات المتحدة أمام خيار واحد: العقوبات الأمريكية.

صعوبة فرض عقوبات أمريكية

ترى مجلة «آشيا تايمز» أن الطريق أمام فرض عقوبات أمريكية -لا دولية- ليس سهلاً لأسباب عدة:

*** أولاً:** أن آخر ما تريده الولايات المتحدة، في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها القوات الأمريكية في أفغانستان، والقلق حول الوضع الأمني في العراق، حدوث مزيد من التدهور في ملف الأمن الإقليمي بسبب فرض عقوبات جديدة ضد طهران. هذا ما أدركته إسرائيل بالفعل حتى إنها عمدت إلى تخفيف حدة الخطابين السياسي والإعلامي ضد طهران، وذلك على عكس نبرتها التي هددت فيها أكثر من مرة بشن عمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. فواشنطن باختصار غير مستعدة لفتح جبهة جديدة أمام قواتها المثقلة أصلاً بتكليفات صعبة.

*** ثانياً:** أن مسألة تشديد العقوبات ضد إيران تظل، في ما يبدو، مسألة خلافية داخل أروقة صناعة القرار الأمريكي. صحيح أن مجلس النواب وافق على مشروع قانون يفرض عقوبات جديدة ضد طهران، ولكن المشروع لا يزال حبيس الأدراج في مجلس الشيوخ الذي يتخذ نوابه موقفاً معارضاً للعقوبات ضد إيران، ويرون ضرورة منح الجهود

الدبلوماسية فرصة جديدة لتسوية المشكلة بالطرق الودية، ومن دون أن يعود ذلك بالضرر على الأمن القومي الأمريكي. *** ثالثاً:** ثمة مخاوف لدى نواب الكونجرس من التداعيات التي يمكن أن تترتب على تشديد العقوبات بالنسبة إلى الشعب الإيراني، فهناك خوف أن تأتي العقوبات بآثار عكسية تحشد الشارع الإيراني وراء قياداته السياسية (المستهدفة بالعقوبات) بدلاً عن الانقلاب على النظام، وذلك على الرغم من معاناة الإيرانيين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. هذه المخاوف كانت سبباً مباشراً دفع المسؤولين في الإدارة الأمريكية إلى التفكير في «عقوبات انتقائية» تطول كبار المسؤولين الإيرانيين دون أفراد الشعب، مثل فرض قيود على تحركاتهم واستثماراتهم في الخارج وتجميد حساباتهم لدى المصارف الأجنبية.

مأزق واشنطن

المفارقة هي أن الإدارة الأمريكية تواجه موقفاً صعباً -وفريداً أيضاً- تتساوى فيه المخاطر بين التحرك وعدم التحرك ضد إيران؛ فمن الواضح أن العمل العسكري لم يعد خياراً مطروحاً، وإن نفى المسؤولون ذلك. والعقوبات الدولية تصطدم برفض الصين، وربما معارضة روسيا أيضاً، و«العقوبات الانتقائية» الأمريكية محل خلاف بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية. أما عدم التحرك، فيضع الرئيس باراك أوباما تحت ضغوط الصقور و«اللوبي» الموالي لإسرائيل، حتى لا تبدو الإدارة الأمريكية ضعيفة.

والخلاصة هي استمرار المأزق الأمريكي في تحديد الآليات المناسبة للضغط على طهران لوقف برنامجها النووي. ولكن فشل اجتماع نيويورك الأخير يعني أن على واشنطن ألا تعول كثيراً على موقف دولي موحد يُترجم إلى عقوبات فعالة ومؤثرة، الأمر الذي يعيد الكرة إلى ملعب واشنطن مجدداً.



كوردسمان: الولايات المتحدة لن تنجح في استئصال الإرهاب نهائياً

يرى محللون أن «الإرهاب الجديد» لا يرتبط بدولة -مثل اليمن أو أفغانستان أو باكستان أو العراق-، وإنما يرتبط بأيدولوجية تستمد قوتها من الإسلام في مواجهة العلمانية، وتستمد وقودها من مشكلات مجتمعية.

الخليج وصادراتها النفطية والاقتصاد العالمي كله. وقد لا تتمكن إيران من إغلاق مضيق «هرمز»، ولكنها قادرة على تهديد جيرانها، وشن حرب غير نظامية طويلة. ويرى كوردسمان أن الإدارات الأمريكية منذ جورج فورد لم تتخذ أي إجراء لتقليل اعتماد الولايات المتحدة الاستراتيجية على نفط الخليج، وهي مشكلة يبدو أنها ستستمر حتى عام ٢٠٣٠. وأي أزمة في صادرات الخليج تطول المنطقة (التي تحتوي على أكثر من ٥٠٪ من الاحتياطي النفطية العالمية) كلها، وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية استمرار الولايات المتحدة في اعتمادها الشديد على النفط بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٦٠٪ حتى عام ٢٠٣٠.

*** ثالثاً- الإرهاب:** جرى العرف على وصف الأفكار الأيديولوجية والعقيدة والتنظيمات الدولية بـ «الإرهاب». هذه التنظيمات -بما فيها «قاعدة» ابن لادن- هي جزء من صراع أيديولوجي حول مستقبل الإسلام في مواجهة العلمانية التي أثبتت فشلها في كثير من الدول. ربما كان اليمن والصومال أوضح ساحتين تغذيان هذا الصراع. أمر مهم آخر هو أن الإرهاب لم يعد مرتبطاً بـ «القاعدة»، بل أصبح خطراً مستقلاً، أو على علاقة ضعيفة بـ «القاعدة»؛ فالإرهاب لن يتوقف حتى لو انتهت «القاعدة» ومات ابن لادن. وذكر الباحث أن هذه التهديدات تشكل تحدياً خطراً بالنسبة إلى من تنبؤوا بنهاية التاريخ، ومن توقعوا نصراً سريعاً وحاسماً في «الحرب ضد الإرهاب»، ولكن عليهم أن يدركوا أن الولايات المتحدة -بصفتها أقوى دولة في العالم- لم ولن تنجح في وضع نهاية حاسمة ونهائية للإرهاب.

يعتقد أنتوني كوردسمان أن اليمن ليس سوى عرض لمشكلة أكبر وأكثر تعقيداً، وهي وجود مجموعة من التهديدات التي تستلزم من الولايات المتحدة والأنظمة الحليفة والصديقة لها اتخاذ مجموعة من الاستعدادات وتطوير آليات مكافحة الإرهاب. وأوضح كبير الباحثين في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في مقال نشره موقع «ريل كلير وورلد» أن هذه التهديدات تتلخص في:

*** أولاً-** أن خطر الإرهاب لم يعد آتياً من التنظيمات الإرهابية فقط، بل أيضاً من الأنظمة المنهارة أو التي على وشك الانهيار، مثل اليمن والصومال وأفغانستان والعراق وباكستان، لأسباب تكاد تكون متطابقة -وإن بدرجات متفاوتة- مثل الانقسامات الداخلية، وضعف الاقتصاد الوطني، وسوء الإدارة، والفساد، والخلافات الطائفية والعرقية، والانفجار السكاني. وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في العمل على تقليل خطورة تلك التهديدات، ومن المتوقع أن تستمر جهودها تلك حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده، وربما احتاج الأمر إلى تطبيق استراتيجية الاحتواء.

أفغانستان والعراق، حيث توجد القوات الأمريكية لمكافحة المتمردين والإرهابيين، هما أوضح مثال على تماهي الخطوط بين مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب. الوضع في العراق بلا شك أقل خطراً من مثيله في أفغانستان، حيث تتساوى احتمالات النجاح والفشل، وحيث أمن أفغانستان واستقرارها يتوقفان على الأمن والاستقرار لدى جارتها باكستان، التي ربما أصبحت أكثر خطورة بحكم امتلاكها ترسانة نووية. صحيح أن سقوط هذه الترسانة أمر مستبعد، ولكن الاحتمالات تظل واردة.

*** ثانياً-** العراق وعلاقاته المستقبلية مع جيرانه؛ فإيران تطور صواريخ بعيدة المدى، وتسعى إلى امتلاك القنبلة النووية وقدرات أخرى خاصة بالحروب غير النظامية، التي تهدد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وتهدد دول



الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
General Secretariat Of The Executive Council

الشريك الرئيسي

العلاقات الصينية-الأمريكية .. هل ينسف التوتر الحالي مساعي التقارب وتحسين العلاقات؟

إصرار الصين على مواجهة الولايات المتحدة بسبب صفقة الصواريخ الأمريكية لتايوان برز بصورة واضحة في تجربة الاعتراض الصاروخي الناجحة التي أجرتها الصين في الآونة الأخيرة، وهي خطوة اعتبرها محللون مؤشراً إلى التوتر المتزايد بين البلدين بعد مساع ومبادرات غير مسبقة خلال العام الماضي باتجاه تحسين العلاقات.

والحاحاً في واشنطن هي كيفية التعامل مع التطور السريع والمتواصل لقدرات الصين في مجال أنظمة الدفاع الصاروخي. ومن المرجح أن يبرز مجدداً الخلاف بين الصين والولايات المتحدة حول استخدام الفضاء لأغراض عسكرية، كما أن هذا التطور سيضطر البيت الأبيض إلى توضيح موقف الولايات المتحدة من استخدام الفضاء لأغراض هجومية.

ومن المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استعراض قوتها من خلال تجريب بعض الأجزاء من شبكة صواريخها باليستية الدفاعية، وإعلان التجارب كجزء من خطط تجريبية لنظمها الصاروخية. كما أن قادة الصين سبق أن أعربوا عن استيائهم تجاه تراجع أوباما عن خطط الدفاع الصاروخي في منطقة أوروبا الشرقية، وتعزيز قدرات الولايات المتحدة في الوقت نفسه بمنطقة آسيا-المحيط الهادئ.

العامل المهم لدى الأطراف الثلاثة المعنية، الصين والولايات المتحدة وتايوان، هو استمرار علاقات التفاهم الثلاثية بين بكين وتايبيه وواشنطن؛ إذ شهدت هذه العلاقات تطوراً بعد انتخاب أوباما. ويتوقف استمرار هذه العلاقة على مدى قدرة تايوان على إقامة علاقات متوازنة تركز على أساس التواصل مع الصين، واستمرار العلاقات الخاصة مع واشنطن من دون الدخول معها في ما يتعارض مع مصالح بكين.

التوتر الحالي في العلاقات بين واشنطن وبكين ربما يتسبب بتصعيد التوتر والمواجهة بين سلاحي البحرية الصيني والأمريكي في بحر الصين الجنوبي.

أصدرت «وكالة الأنباء الصينية الرسمية» بياناً أكدت فيه نجاح تجربة الاعتراض الصاروخي، وأوضحت كذلك أن التجربة ذات طبيعة دفاعية، وليست هجومية، وأنها لا تستهدف أي بلد محدد. أما الولايات المتحدة، فقد أعلنت من جانبها أنها رصدت تصادماً خارج الغلاف الجوي نتيجة للتجربة التي أجراها «جيش التحرير الشعبي» (الجيش الصيني)، وطلبت توضيحاً من الصين.

استعراض القوة والقدرات التقنية المتطورة من جانب الصين لم يفاجئ وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاجون)، إلا أن ما كان مفاجئاً بالفعل هو الرد الصيني الحكومي المنظم بشأن التجربة، مقارنة بصمت بكين وارتباكها بعد تجربة الصاروخ المضاد للأقمار الصناعية الذي أطلقه الجيش الصيني عام ٢٠٠٧. ومن الواضح أن الصين قد اختارت وقتاً مناسباً لإجراء تجربة الاعتراض الصاروخي الأخيرة، يوم ١١ يناير الجاري، غداة تأكيد واشنطن قبل ثلاثة أيام من هذا التاريخ، منح شركة «لوكهيد مارتن» عقداً لتزويد «تايوان» بأنظمة صواريخ «باتريوت»، وهي جزء من صفقة أسلحة بقيمة ٦,٥ مليار دولار صادقت عليها إدارة الرئيس السابق، جورج بوش، في أكتوبر ٢٠٠٨.

وشنت الصين من جانبها حملة رسمية الشهر الماضي أعربت من خلالها عن احتجاج قوي على تسليح الولايات المتحدة لتايوان. وجاءت بعد ذلك تجربة الدفاع الصاروخي، التي فسرها المحللون في سياق التوتر الحالي في العلاقات بين واشنطن وبكين، إذ من المقرر أن يلتقي الرئيس باراك أوباما الدالاي لاما، فيما سيلتقي أعضاء «الكونجرس» الرئيس التايواني، ما ينج-جيو، أواخر يناير الجاري.

ومن المؤكد أن تشير تجربة الاعتراض الصاروخي الصينية قلقاً في واشنطن إزاء عدم شفافية سياسة الدفاع الصينية والإنفاق العسكري للصين، إلا أن المسألة الأكثر أهمية



الشريك الاستراتيجي





برغم التفاوت الكبير في القوة والإمكانات

محللون: المعارضة الإيرانية سجلت انتصارات على السلطة لكن المعركة لم تقترب من نهايتها

الوقوف على الواقع الحقيقي لما يجري في إيران يتطلب تحليلاً واقعياً وأكثر موضوعية لتوازنات القوى الداخلية وأطراف الصراع اعتماداً على معرفة نقاط الضعف والقوة للنظام الحاكم وحركة المعارضة على حدّ سواء.

الاجتماعية أيضاً. يُضاف إلى ما سبق أن هناك مجموعة من المؤيدين المتشددین المسؤولين عن توجيه الخط الدعائي للنظام وإدارته، وهو خط قائم على أساس إثارة الشكوك في أي حركة احتجاج شعبي وتشويهها من خلال تصويرها كمؤامرة خارجية تقف وراءها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد نظام الجمهورية الإسلامية.

ويتمتع النظام الحاكم أيضاً بسيطرة قوية ومطلقة على المؤسسات الرئيسية التي يخولها القانون استخدام العنف لمواجهة أي احتجاجات على سلطة الدولة. ويسيطر النظام بصورة مطلقة على إدارة القضاء والإنتاج الاقتصادي للبلاد أيضاً، وليس هناك حتى الآن ما يدل على تراجع أو ارتخاء هذه القبضة، إلا أن هناك انقسامات عميقة وسط المحافظين، بسبب اعتراض بعضهم على شغل نجاد منصب الرئاسة.

وبصورة عامة، يتم تنظيم الاحتجاجات على مستوى القاعدة دون تنسيق مع هيئة أو كيان قيادي من أعلى، ولا يعرف بعد إذا ما كانت ستنتج حركة الاحتجاجات في استمرار انضباطها ونظامها على مستوى الشارع في ظل تصعيد العنف من جانب سلطات الأمن وأجهزته.

المواجهة بين حركة الاحتجاجات وأجهزة أمن السلطة في إيران معركة غير متكافئة بين خصمين أحدهما يتمتع بقوة مطلقة وضاربة لا يتوانى في استخدامها بإفراط بصرف النظر عن حجم الطرف الآخر. لكن على الرغم من استخدام أجهزة الأمن هذه القوة الضاربة ضد المتظاهرين، فإن حركة الاحتجاجات نجحت في الاستمرار برغم القوة المفرطة وعدم التكافؤ، وتسببت في اهتزاز ثقة الخصم القوي، لكن من دون أن تفقده قوته الضاربة. المواجهة لا تزال مستمرة، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الحديث عن قرب انهيار النظام الحاكم أو ارتخاء قبضته القوية على مؤسسات الأمن وأجهزته

أثارت احتجاجات الشارع الإيراني عقب إعلان نتائج انتخابات الرئاسة في يونيو الماضي قلق المؤسسة الحاكمة وشككت تحدياً حقيقياً لشرعية الرئاسة. أما الاحتجاجات التي صاحبت وأعقبت مراسم دفن رجل الدين الراحل، رمز المعارضة الإصلاحية، آية الله حسين علي منتظري، فقد كشفت بدورها عن انزعاج واضح من جانب السلطات الإيرانية تجاه التظاهرات أيضاً، كما أنها كشفت عن إخفاق واضح في قدرتها على إدارة مثل هذه الأزمات.

على مستوى النخبة والمستوى الاجتماعي، فإن الاحتجاج والاستياء الواسع وغير المسبوق تجاه الحكومة الإيرانية تسببا في لجوء السلطة إلى استخدام مستوى غير مسبوق من العنف لمواجهة اتساع دائرة الاحتجاجات ووصولها إلى مستوى لم تكن تتوقعه السلطات الأمنية ولا المؤسسة الحاكمة. برغم كل ذلك، فإن من السابق لأوانه القول إن النظام الإيراني أوشك على الانهيار أو التفكك.

فإيران دولة تسدّد فواتيرها اعتماداً على مبيعات النفط وليس على عائدات نظام ضريبي، وهذا يعطي النظام الإيراني درجة كبيرة من الاستقلالية عن المجتمع وقدرًا كبيراً من المناعة في مواجهة الضغوط الاجتماعية. يُضاف إلى ذلك أن نظام الحكم وإدارة الدولة في إيران يعتمدان على دعم شبكة واسعة من الأفراد الذين تستخدمهم السلطة في شراء وكسب ولاء ملايين الأشخاص الذين يعتمدون في عيشهم اليومي على بقاء نظام الحكم واستمراره. ويحظى النظام أيضاً بتأييد أيديولوجي في مناطق الريف والمناطق الفقيرة بصورة عامة، وهي مناطق تعتمد فيها القطاعات الأكثر تديناً وسط السكان على وسائل الإعلام التي تسيطر الدولة عليها وتديرها، ويلاحظ تديني نسبة استخدام شبكة «الإنترنت» ومشاهدة القنوات الفضائية وسط هذه القطاعات





«نيويورك تايمز» تفتح الملف تحت عنوان «صعود زعيم سني وسقوطه» هل بات مصير الاستقرار في العراق رهن المستقبل السياسي لرموز السنة في البلاد؟

يستعرض هذا التقرير مواقف السياسي العراقي السني، صالح المطلك، المشمول ضمن قائمة الحظر السياسي، ويرى أن مؤيدي المطلك ومعارضيه يتفقون على أن مستقبله سيؤثر نوعاً ما في مصير العملية السياسية.

التأمّر ضد الدولة. ويقول المطلك عن قرار فصله من الحزب (لقد أحزنني بعمق، فقد كنت أؤمن به «حزب البعث»).
ويضيف التقرير أن المطلك، الحاصل على شهادة الدكتوراه في الزراعة، استقر في محافظة الوسيط، وبدأ في الزراعة مع أحد البعثيين السابقين، وظلت الأمور على ما يرام إلى أن ظهر الرئيس السابق، صدام حسين، في مزرعة المطلك بداية الثمانينيات. وفي ذلك العام كان المحصول قطعاً وذرة، وأثار إعجاب الرئيس، حتى إنه قرر مصادرة المزرعة من دون تعويض ملاكها، قبل أن يعيد التفكير ويقدم عرضاً سخياً للمطلك وشريكه مقابل المزرعة. ويوضح التقرير أن هذه الواقعة واحدة من بين وقائع عدّة تجعل من المطلك شخصية معقّدة؛ فبينما يناصر علناً مؤيدي الرئيس السابق، صدام حسين، ويتبع أسلوباً يدين إيران والولايات المتحدة في وقت واحد؛ يؤكد المطلك أن علاقته بالرئيس السابق لم تكن جيدة، ولا سيّما بعدما انتقد الرئيس. ويشير التقرير إلى أن المطلك عاد إلى السياسة في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، حيث كان ضمن «لجنة صياغة الدستور»، ولكنه صوتّ ضده معترضاً على المادة التي تحظر «حزب البعث». وفي انتخابات عام ٢٠٠٥، قرّر المطلك المشاركة ضمن تحالف من القوميين العرب -على الرغم من مقاطعة السنة للانتخابات- واستطاع تحالفه الفوز بـ (١١) مقعداً في البرلمان. كما أبلى حزبه جيداً في انتخابات المحليات السابقة. وكان من المتوقع أن يصبح تحالفه هذا العام، الذي يضم نائب الرئيس السني، طارق الهاشمي، ورئيس الوزراء الشيوعي السابق، إياد علاوي، أحد أهم منافسي قائمة المالكي في انتخابات البرلمان المقبلة، وربما كان هذا، بحسب التقرير، أحد أسباب حظر ترشيح المطلك خوفاً من شعبيته.

أعدت ندى بكري تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «صعود زعيم سني وسقوطه»، خصصته للحديث عن الزعيم السني، صالح المطلك، الذي لم يخشَ الجدل، وكان يستمتع بالوجود داخل معترك السياسة العراقية المضطرب. غير أنه يبدو أن المطلك مندهش من كونه مركز الجدل الحالي، الذي يهدّد بحدوث اضطرابات واسعة في العراق قبيل الانتخابات البرلمانية في مارس المقبل؛ إذ أقدمت لجنة حكومية على منع ترشيح المطلك بدعوى ترويجه لـ «حزب البعث» المحظور. ومن ثم، فقد جعل هذا القرار المطلك يبدو رمزاً لعملية غامضة تقوم على الأهواء الشخصية؛ إذ يراه مؤيدوه ضحية، بينما يراه منتقدوه من بقايا النظام القديم. غير أن الطرفين يتفقان على أن مستقبل المطلك سيؤثر في مصير العراق نوعاً ما. ويوضح التقرير أن هناك العديد من التساؤلات التي تجول في خاطر المطلك، ومنها تشكيكه في الأدلة التي تم حظر ترشيحه على أساسها، بل إنه تشكك في أن يكون لحلفائه يد في اتخاذ هذا القرار، حتى إنه اعترف قائلًا «لم أعد أعرف عدوي من صديقي». ويشير التقرير إلى أن قصة صالح المطلك هي قصة سقوط وصعود، وسقوط جديد غير متوقّع لرمز يمثل مشاعر السنة ومواقفها في عراق ما بعد الحرب؛ إذ يمثل المطلك لمؤيديه تياراً من الآراء التي لم يتم دمجها بعد في الحياة العامة. بينما يراه معارضوه أحد عناصر الغوغاء الذين يسعون إلى الحصول على دعم «حزب البعث» المحظور في المناطق السنية. في الوقت نفسه، فإن قصة المطلك نفسها مملوءة بالغموض؛ فقد كان بالفعل أحد أعضاء «حزب البعث»، ولكنه طُرد من الحزب عام ١٩٧٧ لإصراره على منح خمسة من الشيعة في كربلاء الفرصة للمثول أمام القضاء للردّ على ما نُسب إليهم من محاولة





لندن

تحذيرات من نفاذ مخزون المياه الجوفية في الخليج

تشير ديجبي ليدستون في مقال نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» إلى أن النمو السكاني، وانتشار أساليب الحياة كثيفة الاستهلاك للطاقة والمياه، قد دفعا بدول الخليج إلى أزمة، بحسب تقرير جديد لـ «البنك الاستثماري الإقليمي» (إن سي بي كابيتال). وتنسب الكاتبة إلى التقرير قوله إن احتياطيات المياه الجوفية في دول الخليج استنفدت بشدة، وأصبحت مدن كثيرة، مثل مدينة جدة السعودية، تعاني نقصاً متكرراً في المياه في أشهر الصيف. ويورد الكاتب عن جارمو كوتيلانين، خبير اقتصادي ومؤلف التقرير، قوله «إنك في بداية أن ترى في منطقة الخليج ظهور قيود سياسية على النمو في المدى الطويل، وعدد من الأنماط التي تعدّ مستدامة، من الاستخدام الكثيف للطاقة، إلى إهدار الموارد المائية، وانتشار الزراعة. الحكومات بدأت تنبيه لهذه المشكلات». ويضيف الكاتب أن ظهور طبقة وسطى كبيرة قد زاد المشكلة تعقيداً، مشيراً إلى أن كمية الموارد المائية المتجددة المتاحة لكل شخص في منطقة الخليج هي على أفضل تقدير ٥٥٠ متراً مكعباً في العام، بحسب بنك «إن سي بي»، مقارنة مع ٨٩ ألف متر مكعب بالنسبة إلى كل مواطن كندي. ومع ذلك تعدّ مستويات الاستهلاك من بين الأعلى في العالم. ويشير التقرير إلى أن استخدام مياه البلدية في البحرين وقطر يتخطى نظيره في الولايات المتحدة، ولا تتفوق عليه سوى كندا. لكن المتهم الأساسي في ذلك هو الزراعة. فمنذ السبعينيات قد أدت المساعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلع غذائية أساسية مثل القمح، إلى استنفاد احتياطيات المياه الجوفية، ولا سيما في السعودية، أكبر منتج للغذاء في منطقة الخليج. وفي حين تستهلك الزراعة نحو ٨٠٪ من الموارد المائية للمنطقة، فإنها لا تسهم إلا بأقل من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة: مدن بريطانيا تحتاج إلى سنوات للتعافي من آثار «الأزمة المالية»

تواجه بريطانيا، وفقاً لدراسة صدرت حديثاً عن «مركز دراسات المدن»، أزمة من قبيل التباين في المستويات الاقتصادية بين مدنها، حيث توقعت الدراسة أن تحتاج بعض المدن البريطانية إلى سنوات عدّة للتعافي من آثار «الأزمة الاقتصادية العالمية» الأخيرة. وقد أشارت الدراسة، حسبما رصدته في ٦٤ مدينة بريطانية، إلى أن المدن التي توجد فيها أعداد أكبر من الحاصلين على مراتب علمية عالية مثل كمبريدج وأدنبره، أو تتمتع باقتصاد قوي وحضور مكثف للقطاع الخاص مثل مدينة برايتون على ساحل بريطانيا الجنوبي، ومدينة ريدنج التي تقع شمال غرب لندن، ستكون قادرة على التعافي بوتيرة أسرع أيضاً. بينما مدن أخرى، في المقابل، مثل ترنت وبورنلي ونيوبورت، ستستغرق وقتاً أطول للخروج من «الأزمة» بسبب قلة الكفاءات المتعلمة، ومحدودية عدد الشركات الناشئة. وخلصت الدراسة إلى «أن الفجوة قد اتسعت بين المدن في قمة القائمة وتلك التي في القاع». بهذا المعنى، ومع اقتراب الانتخابات العامة في بريطانيا، المتوقع لها أن تجرى في مايو المقبل، فإن مثل هذه الدراسة تكتسي بعداً خاصاً مع الحديث عن محاولات الأحزاب السياسية («العمال» في الحكم، و«المحافظين»، و«الديمقراطيين الأحرار» في المعارضة)، استرضاء الطبقات الفقيرة، خاصة من البيض، عبر مجموعة من السياسات أو الوعود بتنفيذ سياسات معينة لمصلحتهم، خاصة في ظل تزايد نسب الفقر بين أوساط معينة ومناطق معينة من طبقة العمال البيض. ولكن هذا الخطاب يتنافس عليه أيضاً «الحزب القومي البريطاني» اليميني المتطرف، الكاره للأجانب، حيث إن خطابه السياسي يتمحور حول مثل تلك السياسات. وعلى ذلك، فإن تأثير التباين الاقتصادي، كما جاء في دراسة «مركز دراسات المدن»، سيؤثر سياسياً في مستويين، إما لمصلحة زيادة النزعات العنصرية داخل المجتمع، وبالتالي تزايد الخطاب الإقصائي، أو يصبّ في مصلحة «حزب العمال»، باعتبار أن الحزب يمثل اليسار البريطاني.



مركز غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

الراعي الذهبي



خبراء: إيران لم تجهد نشاطها النووي في عام ٢٠٠٣

أعد إيلي لايك تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن تايمز» استهله بقوله إن وكالات الاستخبارات الأمريكية باتت تشك الآن، حسبما ذكر مسؤولون أمريكيون، في صحة زعم تقويم الاستخبارات الوطنية منذ ثلاث سنوات أن إيران جمّدت برنامجها النووي في عام ٢٠٠٣. ويدور الخلاف بين المحللين الآن حول إذا ما كان المرشد الإيراني الأعلى قد أعطى أو سيعطي أوامر بتجميد صناعة الأسلحة النووية. ومن المتوقع أن تسلط الآراء الجديدة لمحللي الوكالات الاستخبارية الـ (١٦)، التي تراقب برنامج التسليح النووي الإيراني، الضوء على تقويم الاستخبارات الوطنية السرية الذي شارف على الانتهاء، الذي من المقرر له أن يحل محل تقويم عام ٢٠٠٧. فالمُلخّص السري لوثيقة عام ٢٠٠٧ يفيد بأن أجهزة الاستخبارات الأمريكية على «ثقة معتدلة» بأن إيران جمّدت صناعة الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٣، وأن عملية تطوير الأسلحة النووية كانت تُعرف باسم عملية «تصميم الرؤوس الحربية»، وليس بعملية «تخصيب اليورانيوم»، الذي استمر بلا هوادة برغم إذعان الحكومة الإيرانية للشروط الدولية التي تُحتم عليها الانصياع لضوابط «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» عند تطويرها تقنيات تخصيب اليورانيوم. وينقل الكاتب عن أحد مسؤولي الجيش الأمريكي، الذي تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته، قوله الأسبوع المنصرم إن (النقاش بين المحللين الآن يدور حول عزم إيران على المضي قدماً في التسليح النووي، وإن الجدل دائر حول إذا ما كان قرار إيران نهائياً. ومن الإنصاف القول إن المرشد الأعلى لم يذكر في بيانه عبارة «بناء سلاح نووي». ولن يعيننا كثيراً إذا ذكر ذلك، لأنه ليس بمقدورهم على أي حال فعل شيء من هذا القبيل).

العراق: «واشنطن بوست» تشكك في دوافع «قائمة المحظورين»

في تقرير بقلم كل من ليلي فاضل، وإرنستو لوندونو، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن حظر «اللجنة الانتخابية» مشاركة مئات المرشحين في الانتخابات البرلمانية المقبلة يهدد بحرمان الأقلية السنية من التصويت، وإضعاف ديمقراطية العراق الوليدة. ويشير التقرير إلى أن «لجنة المساءلة والعدالة» المثيرة للجدل، التي يشتهبها في صلة أعضائها بإيران، يرأسها السياسي العراقي أحمد الجلبي، الذي قدم معلومات خطأ إلى الولايات المتحدة، ما أدى إلى غزو العراق. كما يرأسها علي فيصل اللامي، أحد المحتجزين في السجون الأمريكية سابقاً بتهمة الضلوع في تفجير مبنى حكومي في مدينة الصدر، ما أسفر عن مقتل جنديين أمريكيين واثنين من العاملين في السفارة الأمريكية. حيث تختص اللجنة بتطهير الحكومة العراقية من المسؤولين الذين يعتنقون أفكار «حزب البعث» المحظور. غير أن هذه اللجنة أثارت جدلاً واسعاً داخل المؤسسة السياسية العراقية بقرارها الأخير حظر اشتراك ٥١١ مرشحاً في الانتخابات المقبلة بدعوى صلتهم بـ «حزب البعث» المحظور. وقد أدى هذا القرار إلى اتهام إيران بمحاولة السيطرة على الانتخابات للتأكد من بقاء السلطة في أيدي ساسة موالين لها. ويخشى المسؤولون الأمريكيون أن يوجج هذا القرار نيران الصراع الطائفي ثانياً، ويحطم آمال التوصل إلى مصالحة سياسية في العراق، وهو ما كان أهم أهداف التصعيد الأمريكي. ويقول مصطفى شبيب، أحد المرشحين السنة المستبعدين، إنه «إذا لم يتحقق التوازن، فسيحدث عنف». جدير بالذكر أن السنة قاطعوا انتخابات عام ٢٠٠٥ احتجاجاً على الاحتلال الأمريكي، ما أدى إلى ظهور المتمردين، وزيادة أعمال العنف الطائفية. وبرغم أن فكرة مقاطعة الانتخابات هذا العام ليست مؤكدة، فهناك خوف متزايد من أن يشعر السنة بنوع من المعاملة السيئة أو الاضطهاد، فقد أوقف الجيش العراقي تظاهرات احتجاجية بمسجد سني في الأعظمية، في الوقت الذي يتدمر فيه السنة في الأحياء السنية من تقنين الجيش العراقي، مؤخراً، الانتقالات في تلك الأحياء، ما أثر سلباً في التجارة، ويات أشبه بفرض الأحكام العرفية.

أردوجان يدعو السعوديين إلى الاستثمار في تركيا

دعا رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، أول من أمس، السعوديين إلى الاستثمار في تركيا، وذلك خلال لقاء عقده في الرياض مع رجال أعمال سعوديين. ونقلت «وكالة الأنباء السعودية» عن أردوغان دعوته للمستثمرين السعوديين إلى الاستثمار، مشيداً في المقابل بـ «الأعمال الناجحة التي قام بها رجال الأعمال الأتراك في المملكة». وقال أردوغان أيضاً في كلمته «إن الاقتصاد التركي سيكون خلال العامين المقبلين من بين أقوى اقتصادات العالم»، معرباً عن الأمل بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار. وكان التبادل التجاري بين البلدين سجل خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٨ قبل أن يتراجع قليلاً عام ٢٠٠٩. ودعا أردوغان السلطات السعودية إلى العمل مع تركيا لإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.



«الإنترنت» تحقق ١٢٪ من إيرادات الشركات الأوروبية

مثلت مبيعات «الإنترنت» ١٢٪ من إيرادات الشركات الأوروبية عام ٢٠٠٨، ولكن معظمها جاء من خلال المبيعات داخل البلاد وليس خارجها، حسبما أفادت «وكالة الإحصاءات الأوروبية» أول من أمس. وقال «الاتحاد الأوروبي» إن زيادة الإقبال على «الإنترنت» من الممكن أن تسهم في تعزيز اقتصاد المنطقة، ومن الممكن أن تتيح للشركات الوصول إلى أسواق جديدة في أرجاء التكتل الذي يضم ٢٧ دولة. ومع هذا، فإن الشركات باعت نسبة وصلت إلى ٧٣٪ من مبيعاتها عبر «الإنترنت» لمستهلكين داخل دولتها نفسها. وقد بلغت نسبة إيرادات البيع لدولة أخرى من أعضاء «الاتحاد الأوروبي» ١٩٪، فيما بلغت نسبة المبيعات لدول خارج «الاتحاد الأوروبي» ٨٪.



«الخطوط الجوية اليابانية» تتقدم بطلب لحمايتها من الإفلاس

أعلنت شركة «الخطوط الجوية اليابانية» إفلاسها أول من أمس، لتصيح واحدة من كبرى الشركات التي باءت بالفشل في تاريخ اليابان. وبهذه الخطوة تدخل الشركة طور إعادة الهيكلة، ما سيؤدي إلى تقلص أكبر شركة خطوط جوية في آسيا، وانكماش وجودها في شتى أنحاء العالم. وكان كاهل الشركة ينوء بعبء ثقيل من الديون بلغ ٢٥ ملياراً و ٦٠٠ مليون دولار، فلم تجد مناصاً من التقدم بطلب للحماية القضائية من الدائنين بموجب قانون تأهيل المؤسسات اليابانية. وتعتزم «شركة الخطوط الجوية الوطنية» لليابان الاستغناء عن نحو ١٦ ألفاً من موظفيها، وتخفيض معاشات التقاعد لهم، وتقليص خطوط رحلاتها الجوية، والتحول إلى استخدام طائرات أكثر كفاءة من حيث استهلاكها للوقود، في إطار عملية إعادة الهيكلة المزمعة. وفي أثناء هذه العملية سوف تواصل طائرات الشركة رحلاتها الجوية بفضل دعم مالي من الحكومة اليابانية يبلغ نحو ١٠ مليارات من الدولارات. وسوف يتنازل الدائنون عن ثمانية مليارات من الديون.

السعودية تستبعد القطاع الخاص من «مصفاة جازان»

قالت السعودية، أول من أمس، إن شركة «أرامكو» الحكومية ستبني مصفاة للنفط في منطقة جازان على الحدود مع اليمن، بدلاً من المؤسسات الخاصة، التي كانت قدمت عطاءات لإقامة المشروع الذي تأخر انطلاقه. و«مصفاة جازان» بعيدة عن الحقول السعودية المنتجة، وهي جزء من خطة أوسع لتنمية المنطقة الجنوبية الفقيرة. وكانت المملكة تأمل أن تكون «مصفاة جازان» أول مصفاة يبنيها ويمتلكها بالكامل القطاع الخاص في السعودية. لكن الخطة فشلت في جذب اهتمام المستثمرين الأجانب، الذين يخشون أن تجعل تكلفة إمداد الخام المصفاة عديمة الربحية في المستقبل. ونقلت «وكالة الأنباء السعودية» الرسمية عن وزير البترول والثروة المعدنية، علي النعيمي، قوله (بناءً على موافقة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تم تكليف شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو» بإنشاء «مصفاة جازان» بسرعة). وأضاف النعيمي أن وزارة البترول (تقدّر وتضمن الشركات التي تقدمت للمنافسة وسعيها الجاد الحثيث للتنافس على رخصة المشروع، غير أن الحكومة لظروف قدرتها، ولضمان إنشاء هذا المشروع التنموي المهم في منطقة جازان كلفت «أرامكو» السعودية تنفيذ المشروع وتمويله بالكامل). وباقي المصافي السعودية هي إما مملوكة لـ «أرامكو» بالكامل، أو لمشروعات مشتركة بين «أرامكو» وشركات دولية.



مؤتمر صحفي حول فعاليات المؤتمر السنوي الـ (١٥)

عقد «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، يوم الثلاثاء الماضي، مؤتمراً صحفياً، عرض فيه لجميع ترتيبات المؤتمر السنوي الـ (١٥)، الذي سيعقد خلال الفترة من ١-٣ فبراير ٢٠١٠، تحت رعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، ويتناول موضوع «مخرجات التعليم وسوق العمل في دول مجلس التعاون».

الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» التامة بالأهمية الحيوية لتلك القضية على الصعيدين المحلي والإقليمي، خاصة أن معظم دول «مجلس التعاون» تواجه إشكالية الموازنة بين مخرجات التعليم المختلفة واحتياجات سوق العمل المتطورة، الأمر الذي أدى إلى إيجاد صعوبات متعددة في وجه سياسات التوطين من ناحية، ونجم عنه ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين من ناحية ثانية.

وتطرق السهلاوي إلى جدول أعمال المؤتمر، الذي يتضمن كلمة ترحيبية يلقيها سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، في مستهل فعاليات المؤتمر، ويلقي كل من معالي حميد محمد عبيد القطامي، وزير التربية والتعليم، ومعالي صقر غباش، وزير العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، كلمتين رئيسيتين. وتتمحور جلسات المؤتمر حول مناقشة قضية المأزق الراهن لمخرجات التعليم، وخريطة طريق للتعليم الذي يحقق متطلبات سوق العمل في دول «مجلس التعاون». ثم تحليل أوضاع سوق العمل في منطقة الخليج العربي، والتحديات التي تواجه سوق العمل في دول «مجلس التعاون»، وقضية العولمة والتعليم في سوق العمل. وفي الجلسة الختامية ستتم مناقشة قضية الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

ويشارك في أعمال المؤتمر، وفقاً لما أكده السهلاوي، نخبة من الباحثين والمتخصصين والمسؤولين، منهم الدكتور مجيد بن محسن العلوي، وزير العمل في مملكة البحرين الشقيقة، والبروفيسور هي لودر، أستاذ التعليم والاقتصاد السياسي في «جامعة باث» في المملكة المتحدة، والبروفيسور جيم مينجاكوسكي، رئيس قطاع التعليم العالي في «مجلس أبوظبي للتعليم»، والدكتور عبد الرزاق فارس الفارس، المدير التنفيذي لوحدة السياسات والشؤون الاقتصادية في «مجلس دبي للشؤون الاقتصادية»، والدكتور مريم سلطان لوتاه، الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية في «جامعة الإمارات».



في بداية المؤتمر الصحفي رحّب الأستاذ محمد آل علي، مدير إدارة الإعلام في المركز، رئيس اللجنة الإعلامية، رئيس تحرير مجلة «آفاق المستقبل»، بالإعلاميين وبمَن حضر من ممثلي الجهات الراعية للمؤتمر، حيث حضر الأستاذ راشد عتيق الهاملي، مدير إدارة الاتصال والإعلام في «الأمانة العامة للمجلس التنفيذي» لإمارة أبوظبي. وأشار آل علي إلى الأهمية الخاصة التي يوليها المركز تحت إدارة مديره العام، سعادة الدكتور جمال سند السويدي، لفعاليات المؤتمر السنوي، ودور المركز في تقديم رؤى استشرافية حول مختلف

القضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، سواء في داخل دولة الإمارات أو خارجها، من خلال المؤتمرات والبحوث والدراسات التي تُعدّ من صميم عمل المركز. وأكد آل علي في نهاية كلمته الترحيبية أن المركز قد جهّز استعدادات خاصة لكي يسهل على الإعلاميين متابعة فعاليات المؤتمر، وذلك وفقاً لتعليمات سعادة مدير عام المركز.

وفي البيان الصحفي، الذي ألقاه الأستاذ عبدالله حسين السهلاوي، المدير التنفيذي للمركز، نيابة عن سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، تم إعلان الشعار الجديد للمؤتمر السنوي. ويتضمّن هذا الشعار، الذي يتمّ إطلاقه للمرة الأولى، أربعة أشكال رمزية مترابطة تعبّر عن مجالات اهتمام المركز المختلفة، حيث يشير أحد هذه الرموز إلى القضايا ذات الطبيعة الأمنية والاستراتيجية، فيما يرمز الثاني إلى القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية، ويعكس الثالث اهتمام المركز بالقضايا الاجتماعية، أما الرمز الرابع فيتعلق بالقضايا السياسية التي تدخل في نطاق اهتمامات المركز. وسيتمّ استخدام الشعار الجديد في المراسلات الخاصة بأعمال المؤتمر والإصدارات المتعلقة به كافة.

وأكد الأستاذ عبدالله حسين السهلاوي أن اختيار قضية «مخرجات التعليم وسوق العمل في دول مجلس التعاون» يعبّر عن قناعة «مركز

